الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ICTD/2008/2
14 April 2008
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

ورشة العمل حول إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
الرياض، 17-19 شباط/فبراير 2008

موجز

تعتبر الشراكة آلية هامة لبناء مجتمع المعلومات في منطقة الإسكوا. ومع ذلك، لم يستغل أصحاب المصلحة بعد الفرص العديدة المرتبطة بالتعاون والشراكة. وتوجد أشكال مختلفة للتعاون في إطار أية شراكة حديثة؛ ويعالج مختلف أصحاب المصلحة المسائل المتشابهة بشكل مختلف، وذلك ضمن نطاق ولايتهم وأهدافهم الإنمائية الاستراتيجية. ويمكن اعتماد نماذج محدّدة للشراكة، منها نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بغية الاستفادة من نقاط القوة الفردية للقطاعين.

وشارك في تنظيم ورشة العمل حول إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الرياض، 17-19 شباط/فبراير 2008) كل من الإسكوا، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الرياض، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية. وحضر ورشة العمل 32 مشاركاً، من بينهم صانعو سياسات وقادة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكان الهدف الرئيسي من الورشة تعزيز قدرة المؤسسات العامة والخاصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي الأعضاء في الإسكوا على إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص تركّز على بناء مجتمع المعلومات على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وعقدت في اليومين الأول والثاني من ورشة العمل ست وحدات تدريبية عالجت الأوجه الاستراتيجية والتنفيذية والتنظيمية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، واتصلت مواضيعها بأسباب هذه الشراكة وأهدافها، وأطرها القانونية والتنظيمية، وتمويل مشاريعها، وما يتصل بها من عروض واشتراء، من بين أمور أخرى. وعرض المشاركون دراسات حالة عن مشاريع ناجحة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المنطقة. وكرس اليوم الثالث لعرض قدمته وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية حول إطار برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية، الذي ينفذ رسمياً عبر شراكة بين القطاعين العام والخاص. وتخللت هذا اليوم كذلك حلقة نقاش شارك فيها فريق من الخبراء الذين أوصوا بمعالجة المجالات ذات الأولوية والطرائق اللازم اعتمادها لتعزيز

الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وأوصت ورشة العمل بتحديد أولويات مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في بلدان مجلس التعاون الخليجي وبناء الثقة بين هذين القطاعين. وشددت على ضرورة التزام الطرفين بالشفافية والمساءلة، وعلى أهمية دور الحكومة في القيادة وإنفاذ القانون.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1-8	3
الفصل		
أولاً- التوصيات	9	4
ثانياً- مواضيع المناقشة	10-26	6
ألف- أسباب إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأهدافها وسياساتها	11	6
باء- الخيارات القانونية والتنظيمية والمؤسسية للشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	12	6
جيم- تقنيات تقييم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لأغراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحليل جدواها وهيكلة توزيع مخاطرها	13	6
دال- أساليب إجراء المناقصات والمشتريات في الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	14	7
هاء- التفاوض بشأن العقود وتمويل المشاريع المتصلة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	15	7
واو- أساليب رصد أداء الشركات بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذ عقودها	16	7
زاي- دراسات الحالات والعروض التي قدّمها المشاركون	17-22	7
حاء- مناقشات جماعية	23-26	9
ثالثاً- تنظيم العمل	27-32	10
ألف- مكان وتاريخ انعقاد ورشة العمل	27	10
باء- الافتتاح	28-30	10
جيم- المشاركون	31	11
دال- جدول الأعمال	32	11
هاء- الوثائق	33	12

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين 13
المرفق الثاني- قائمة الوثائق 16

مقدمـــة

1- تعتبر الشراكة إحدى أهم الآليات لبناء مجتمع المعلومات، وهي أساس خطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات، التي وضعتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)[1]. وتشارك في نموذج الشراكة المقترح في خطة العمل الإقليمية الجهات التالية صاحبة المصلحة: النافذون من أصحاب المشاريع الريادية، والشركات الوطنية والإقليمية والدولية العريقة، والحكومات، والجامعات، والمستثمرون، والمانحون، والمنظمات الدولية و/أو الإقليمية.

2- ولم يدرك أصحاب المصلحة في بناء مجتمع المعلومات في منطقة الإسكوا حتى الآن الفرص العديدة المرتبطة بالتعاون والشراكة. وتعزز أنماط التنمية والاستثمار في المنطقة القطاعات الآمنة، مثل العقارات والتجارة المربحة، أكثر من القطاعات الأكثر ابتكاراً وتعقيداً من الناحية الفنية، ومنها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي حين تتشارك بلدان المنطقة في اللغة والثقافة والموارد التكميلية نفسها، لم تستفد إلا مشاريع قليلة جداً من هذه القواسم المشتركة بغية بناء مجتمع المعلومات.

3- وتوجد أشكال مختلفة للتعاون في إطار أية شراكة حديثة. ويعالج مختلف أصحاب المصلحة المسائل المتشابهة بشكل مختلف، وذلك ضمن نطاق ولايتهم وأهدافهم الإنمائية الاستراتيجية. وقد يستلزم حجم بعض المشاريع إقامة شراكات تجمع بين عدة أصحاب مصلحة، مثل القطاع العام والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ووكالات دولية أخرى. فتوحّد هذه الجهات نقاط قوتها في المجالات المتعددة بغية تحقيق الأهداف المرجوّة. ويتعيّن اعتماد نماذج محددة للشراكة، مثل نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، للاستفادة من نقاط القوة الفردية للقطاعين[2].

4- ويتأثر نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص كثيراً بالقيم الثقافية والسلوكية والتاريخية للمنطقة وبلدانها. ولم تسجل هذه المنطقة إلا عدداً محدوداً من التجارب الناجحة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وسعت بلدان أعضاء في الإسكوا في السنوات الأخيرة إلى تطوير الشراكات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشمل الأمثلة على هذا النوع من الشراكات أبعاداً مختلفة، بدءاً بالاستثمارات المشتركة في مصر، مروراً بنماذج البناء والتشغيل ونقل الملكية في لبنان، ووصولاً إلى الخطط الحديثة لتقاسم الإيرادات في الجمهورية العربية السورية. وتشكل بعض هذه المساعي تجارب ناجحة، بينما لم تكفِ مساع أخرى لتحقيق الأهداف الوطنية والإقليمية. ويجب البحث في أفضل الطرائق لإقامة الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحليلها، والاستفادة من الدروس المكتسبة بغية تعزيز فرص نجاح الشراكات الحالية والمحتملة بين القطاعين العام والخاص في المنطقة.

---

(1) استناداً إلى الإطار الاستراتيجي، صُممت خطة العمل الإقليمية خصوصاً لتحفيز إحداث الشراكات في منطقة الإسكوا والبلدان العربية، ولدفع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة إلى المشاركة التفاعلية. وتأخذ الخطة بعين الاعتبار التحديات المرتبطة بالحفاظ على جهد متكامل ومستدام لبناء مجتمع المعلومات في المنطقة، وذلك بهدف تعزيز التعاون بين البلدان العربية في إطار شراكة تضمّ جميع أصحاب المصلحة.

(2) ولكن توجد كذلك شراكات ضمن القطاع العام، وبين القطاع العام وجهات دولية، وشراكات مختلطة. وينبغي إزالة العوائق الوطنية أو الإقليمية التي تواجه جميع تلك الشراكات.

5- وبناءً على مبادرة الإسكوا، عُقدت ورشة العمل حول إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الرياض، في الفترة من 17 إلى 19 شباط/فبراير 2008. وشاركت في تنظيمها الإسكوا، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الرياض، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية.

6- وتتفق ورشة العمل مع الهدف 8 من الأهداف الإنمائية للألفية المعني بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية؛ والإنجاز المتوقع (ب) للبرنامج الفرعي 5 من الإطار الاستراتيجي للإسكوا للفترة 2006-2007، والذي ينص على تفعيل الشراكة في تنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحقيقاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز خصوصاً على الأهداف الإنمائية للألفية؛ وخطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات التي وضعتها الإسكوا.

7- وكان الهدف الرئيسي من ورشة العمل بناء قدرة المؤسسات العامة والخاصة في البلدان الأعضاء في الإسكوا على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص تتمحور حول بناء مجتمع المعلومات على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقد حضر ورشة العمل 28 مشاركاً من مجلس التعاون الخليجي، من بينهم صانعو سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقادة في هذا القطاع.

8- وخلال اليومين الأول والثاني من الورشة، قدّم خبير من معهد الشراكات بين القطاعين العام والخاص (IP3) ست وحدات تدريبية حول الأوجه الاستراتيجية والتنفيذية والتنظيمية للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتناولت المواضيع المطروحة أسباب إقامة هذه الشراكات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأهدافها وسياساتها؛ والأطر القانونية والتنظيمية لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ وتحليل مخاطرها وجدواها؛ وأساليب إجراء المناقصات والمشتريات في هذا المجال؛ والتمويل؛ ورصد الأداء؛ والتنظيم. وإضافة إلى ذلك، عرضت الإسكوا أمثلة على تجارب ناجحة في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المنطقة. وفي اليوم الثالث والأخير، عرضت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية إطار المبادرة التي قامت بها بشأن التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسّر"، الذي ينفذ حالياً وفق نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمُعتمد رسمياً كالآلية الموجّهة للخدمات والتعاملات الإلكترونية الحكومية في المملكة. وتخللت ورشة العمل حلقتا نقاش في اليومين الأول والأخير، عُرضت خلالهما توصيات بشأن المجالات ذات الأولوية في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المنطقة.

أولاً- التوصيات

9- وافق المشاركون على التوصيات التالية، نتيجة للمناقشات التي جرت خلال ورشة العمل، ولا سيما مناقشات فريق الخبراء:

(أ) إن دور الإطار القانوني والتنظيمي للشراكات بين القطاعين العام والخاص أساسي لنجاحها. فبينما أدرك معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي أهمية مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأطلقت عملية إقامة هذه الشراكات في مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما زال عدد كبير من البلدان لا يعترف بأهمية سياسات الشراكة بين القطاعين العام والخاص كنقطة انطلاق لعملية الشراكة هذه. لذلك، على الحكومات أن تكون القوة الدافعة وراء صنع سياسات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتنفيذها؛

(ب) ويواجه تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة عدداً من التحديات والعراقيل، منها عدم إدراك القطاع العام خصوصاً للتكاليف والمكاسب الحقيقية المتصلة بهذا النوع من الشراكة في مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن هنا ضرورة بناء القدرات والتثقيف داخل المؤسسات الحكومية بشأن فوائد الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تقديم الخدمات الإلكترونية. كما يمكن لهذا النوع من الشراكة أن يكون، بحد ذاته، محرّكاً لتغيير الإدارة وبناء القدرات داخل الحكومات؛

(ج) وينبغي أن تكون الشراكة بين القطاعين العام والخاص حقيقية، وليس مجرّد علاقة بين الزبون والمتعهّد، كما هو الحال عادة. وغالباً ما يتبادل القطاعان التشكيك وعدم الثقة، وهو أمر يتعيّن معالجته واستبداله بنهج أكثر صراحة وتعاوناً. وينبغي أن تبذل الجهتان جهوداً متضافرة لبناء الثقة. فيمكن للمؤسسات الحكومية، مثلاً، أن تقدم الحوافز للقطاع الخاص من خلال التعويض للشركات الخاصة عن العروض. وينبغي كذلك طمأنة الشركات الخاصة بأن أحداً لن يستغلّ أفكارها ومقترحاتها الجديدة، وأنها ستحظى بفرصة لجني المكاسب من إبداعها؛

(د) ولا تكفي الثقة وحدها لإنجاح الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وللحكومات دور هام في تولي القيادة وتعزيز الشفافية وإنفاذ القوانين. فمبادرة برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية في المملكة العربية السعودية مثلاً، تستند إلى مرسوم صادر عن مجلس الوزراء وتحظى برعاية الملك عبد الله؛

(•) وينبغي توضيح دور القطاع الخاص في إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتنفيذها. ففي حين تعتبر الشركات غالباً جهات مقاولة تنفذ مهاماً محددة وتملك موارد هامة تستفيد منها، يتعيّن، في الواقع، اعتبارها شريكة بكل ما للكلمة من معنى ومساهِمة في تطوير مجتمع المعلومات. ولا يتعيّن اعتبار القطاع الخاص مجرّد مؤسسات موجهة نحو الربح، بل شريكة ابتكارية ومسؤولة. وينبغي كذلك تحديها وتشجيعها للإتيان بنماذج ابتكارية للأعمال، بهدف تقديم خدمات إلكترونية فعّالة ومنخفضة الكلفة للزبائن؛

(و) وربما يكون تشجيع الابتكار أحد التحديات الأكثر صعوبة التي تواجه الاستخدام الناجح للشراكات بين القطاعين العام والخاص. وينبغي تعزيز الابتكار من خلال إنشاء الحاضنات وتشجيع المشاريع الريادية، ولا سيما في القطاع العام؛

(ز) وعلى الخدمات الإلكترونية أن تركز على إرضاء الزبون وأن تجعل المواطن محور اهتمامها، وهذا ما تشير إليه التجارب الناجحة داخل المنطقة وخارجها. وإذ تحلّ مؤشرات الجهوزية الإلكترونية للبلدان الأعضاء في الإسكوا والمتعلقة بتقديم الخدمات الإلكترونية في رتبة دون المتوسط، ينبغي إحداث تغيير في عقلية المؤسسات الحكومية كي يتصدّر توفير الخدمات الأكثر كفاءة وفعالية من حيث الكلفة للمواطن سلم أولوياتها؛

(ح) ومن أجل تعزيز ثقة الزبون وإرضائه باستمرار، لا بد من تنفيذ المشاريع الريادية لإثبات المفاهيم الجديدة. ويحتاج المستخدمون النهائيون، لبناء ثقتهم، إلى التأكد من أن النتائج ملموسة؛

(ط) وتشكل الشفافية والمساءلة عاملين أساسيين لنجاح أي مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص. وينبغي وضع أطر زمنية واضحة للتنفيذ يوافق عليها القطاعان، واتخاذ تدابير المراجعة ومتابعة

التقدم. وتهدف مبادرة برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية في المملكة العربية السعودية، مثلاً، إلى إصدار تقارير مرحلية حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص مرة كل ستة أشهر.

ثانياً- مواضيع المناقشة

10- يرد أدناه ملخص للمواضيع التي تمت معالجتها خلال جلسات ورشة العمل.

ألف- أسباب إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأهدافها وسياساتها

11- حدّدت الوحدة الأولى أهداف الشراكات بين القطاعين العام والخاص وغاياتها، فضلاً عن فوائدها المضافة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خصوصاً المشاريع الحكومية الإلكترونية. وتضمنت هذه الفوائد تجنيب الحكومات تكبد التكاليف، وتحسين كفاءة الخدمات وجودتها، ونقل التكنولوجيا إلى القطاع الخاص. وعالجت الوحدة بإسهاب مختلف تقنيات إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وهي إبرام عقود الخدمة، وعقود الإدارة، والتأجير؛ والبناء والتشغيل ونقل الملكية، والبناء والتملك والتشغيل، ومنح الامتيازات. وشدّدت على ضرورة فهم الاحتياجات، والكفاءة، والاستعداد، والالتزام، وكلها ضرورية لاختيار أفضل المعاملات لإحداث الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

باء- الخيارات القانونية والتنظيمية والمؤسسية للشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

12- عالجت الوحدة الثانية دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص ضمن إطار السياسة العامة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإصلاحات المؤسسية. وعرضت إحصاءات شاملة عن الاستثمارات التي تضعها الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية للاتصالات، بما في ذلك الاستثمارات في قطاع الاتصالات حسب المنطقة والاستثمارات في البلدان الأعضاء في الإسكوا. وأشارت الوحدة إلى الممارسات الجيدة حسب الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإلى أطر قانونية ومؤسسية وتنظيمية مختارة للشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم القطاع العام، إضافة إلى المخاطر المرتبطة بدعم القطاع العام وكيفية التقليل منها. وتمت مناقشة دراسة حالة معنونة "شراكات فيكتوريا"، وهي إطار قانوني ومؤسسي وتنظيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص في فيكتوريا، أستراليا، وجرى تلخيص أهم الدروس المكتسبة منها. ومن هذه الدروس تحديد الأهداف بوضوح، وتحليل المخاطر جيداً، واعتماد المرونة.

جيم- تقنيات تقييم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لأغراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحليل جدواها وهيكلة توزيع مخاطرها

13- وعالجت الوحدة الثالثة تحديد مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص واختيارها، مشيرة إلى القيود والخصائص المشتركة وإلى أمثلة على قطاعات نفذت فيها تلك الشراكة. وأشارت إلى تقنيات تحليل جدوى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومنها الأوجه الفنية والاقتصادية والمالية والبيئية. ونوقشت تقنيات هيكلة المخاطر على شكل مصفوفات لتوزيع المخاطر، وأكدت المناقشة على نقطة هامة، وهي أنه من الأفضل تخصيص مخاطر محددة للفريق الأكثر قدرة على إدارتها، سواء كان من القطاع العام أو الخاص. وعُرضت كذلك دراسة حالة بعنوان حوسبة عمليات البناء والتملك والتشغيل في وزار النقل البري في الفلبين،

من أجل الإشارة إلى أهم عوامل نجاح الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مثل تشجيع اعتماد نهج استباقي، وخلق الوظائف وتمكين الموظفين، وتعزيز حسن التنظيم، وضمان قدرة الخدمات العامة على المنافسة على الأمد الطويل.

دال- أساليب إجراء المناقصات والمشتريات في الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

14- وناقشت الوحدة الرابعة غرض وأهداف وغايات الاشتراء المتصل بالشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأشارت إلى خيارات مختلفة تتصل بالاشتراء، وهي تختلف حسب نطاق المشروع، كما حددت الخطوات اللازمة لذلك، ومنها: تعيين الفريق الحكومي المعني بالمشروع، وتنفيذ التوصيات الناتجة عن تحليل جدوى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإعداد وثائق الإثبات المسبق للأهلية وإصدارها، ووضع الوثائق المتصلة بتقديم عروض الشراكة. وعُرضت كذلك دراسة حالة عن الاشتراء المتصل بالشراكة بين القطاعين العام والخاص لشبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، لمدة خمس سنوات. وتبين الدراسة الممارسات الجيّدة في إجراء المناقصات والمشتريات في الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

هاء- التفاوض بشأن العقود وتمويل المشاريع المتصلة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

15- وعرضت الوحدة الخامسة أسس تمويل مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتناولت إجراءات التحضير للمفاوضات حول إبرام عقود هذه الشراكات وإجرائها وإتمامها، ومنها فوائد إعداد قائمة بالخطوات اللازمة لإجراء هذه المفاوضات وإتمامها. وبيّنت الوحدة الممارسات الجيدة وسلطت الضوء على أهمية التوصل إلى اتفاقات مالية. وأشارت كذلك إلى مخاطر هذه المشاريع، بما فيها المخاطر التكنولوجية، والمالية، والبيئية، والسياسية، وإلى طرق توزيع هذه المخاطر فيما بين الجهات المعنية. وتطرقت الوحدة ختاماً إلى أساليب تعزيز إمكانية حصول هذه الشراكات على الائتمان، ومنها رفع قيمة التعريفات، وتخفيض تكاليف التشغيل والصيانة، وزيادة رأس المال والضمانات الجزئية ضد المخاطر وضمانات الائتمان الجزئية.

واو- أساليب رصد أداء الشركات بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذ عقودها

16- وأشارت الوحدة السادسة إلى أساليب تنظيم الشراكات بين القطاعين العام والخاص ورصد أدائها. وشددت على أهمية إنشاء وحدات تعنى بهذه الشراكات، وهي مؤسسات تنفذ العقود وترصد مستوى الخدمات المقدمة. وبينت الوحدة نمطيْ التنظيم المعتمدين، وهما التنظيم حسب العقد وحسب العمولة. ومن المواضيع المطروحة الأخرى أساليب إدارة طلبات تكييف أسعار العقود من خلال تنظيم معدل الربح أو تنظيم الحد الأقصى للأسعار؛ وقياس أداء المقاولين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورصده؛ وإدارة طلبات مراجعة العقود وإعادة التفاوض بشأنها. وشدّدت الوحدة على أهمية استخدام المؤشرات الرئيسية للأداء مثل عدد وصلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوقيتها؛ وحجم المعاملات الإلكترونية المتاحة؛ وعدد الشكاوى المبرّرة من الزبائن؛ وذلك للتأكد من إمكانية تحقيقها.

زاي- دراسات الحالات والعروض التي قدّمها المشاركون

17- وفي اليومين الثاني والثالث، عرض المشاركون من البلدان الأعضاء دراسات حالات عن الشراكات الناجحة بين القطاعين العام والخاص في أنحاء المنطقة، وذلك فلي جلستين مختلفتين.

18- ووزع على المشاركين في ورشة العمل عرض أعدّه السيد أحمد بسّام عويدات بعنوان "الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لبنان". وأشار العرض إلى عدد من مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لبنان. وشدّد على أهمية آليات الشراكة بين القطاعين في تنفيذ الاستراتيجية الإلكترونية الوطنية في لبنان، وأشار إلى أسباب رئيسية عدة لاستخدام هذه الشراكة، منها: السماح للإدارات العامة بالتركيز على المواضيع الرئيسية في السياسات والأعمال، في حين يهتم الشريك من القطاع الخاص بمواضيع إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والمساعدة في التخفيف من المخاطر من خلال إجراء تقييم رسمي للحلول المتاحة في السوق؛ ومساعدة الحكومة الإلكترونية على تحسين الخدمات الإلكترونية؛ وتمكين القطاع الخاص من فهم بنية القطاع العام وسير عمله، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين حلول محددة موجهة نحو الحكومة. وقدّم العرض أمثلة على مشاريع ناجحة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل مشروع "الكومبيوتر للجميع"، وبرنامج "نقطة الوصول إلى الإنترنت" (Pipop) للجمعية المعلوماتية المهنية في لبنان، والحاضنة اللبنانية للتكنولوجيا والصحة "بيريتك" التي يموّلها الاتحاد الأوروبي. وربما تكون "بيريتك" أهم مثال على استخدام الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واختتم العرض بلمحة عامة عن مراحل تصميم وتنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطبيقات الحكومة الإلكترونية، فضلاً عن التحديات والفرص المرتبطة بها.

19- وناقش المستشار الإقليمي للإسكوا، السيد عبد الإله الديوه جي، المبادئ التوجيهية لشراكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وطرائقها، وذلك في عرضه المعنون "بناء شراكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، واضعاً الشراكات في سياق مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، ومشيراً إلى الوضع الإقليمي من حيث الحواجز التي تواجه النجاح والأولويات الاستثمارية الحالية. وأشار إلى أن معظم الاستثمارات في منطقة الإسكوا هي في العقارات والتجارة، وأن الاستثمارات في صناعات المعرفة أقل بكثير. وقدم العرض كذلك أمثلة على الشراكة في مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تضطلع بها الإسكوا، مثل "مشروع أكاديميات أنظمة الشبكات الإلكترونية في العراق" و"تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التربية في العراق".

20- وعرض مستشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد خيري اليوسف، آليات بديلة لتحقيق أهداف الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مشيراً بالتحديد إلى فوائد استخدام التكنولوجيا المفتوحة، بدلاً من الحلول التي يملكها مورّدون معيّنون، في تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأشار إلى أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص قد تكون ناجحة ومربحة للقطاعين. ففي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مثلاً، يتوقع أن يتخطى إنفاق القطاع العام على الشراكة بين القطاعين العام والخاص 32 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2011. كذلك، يمكن أن تمنح هذه الشراكة القطاع الخاص القدرة على الوصول إلى الحكومات التي ليست مجرد مستخدم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بل تملك القدرة على التأثير على اقتصادات برمتها، والعمل كمحرّك لتسويق منتجات البائعين ونشرها. وأشار العرض إلى المشاكل المرتبطة بالحلول المحصورة الملكية، مثل مشكلة التقيّد بمورّدين معيّنين، واستعرض البدائل المحتملة التي توفرها التكنولوجيا

المفتوحة (المصدر المفتوح، والمعايير المفتوحة، والمحتوى المفتوح). وتطرق أيضاً إلى التحديات التي تواجه استخدام التكنولوجيا المفتوحة، مثل صعوبة رصد استخدامها ونواتجها.

21- وأشار رئيس فريق السياسات في شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا، السيد منصور فرح إلى مثال ناجح على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المنطقة، في عرضه "خطة عمل الإسكوا الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات". والهدف الرئيسي من هذه الخطة هو بناء مجتمعات معلومات مستدامة وشاملة في المنطقة، واقتراح إطار استراتيجي، وتعزيز الشراكات وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وجاءت هذه الخطة نتيجة للجهود التعاونية التي بدأت مع الاستراتيجية العربية للمعلوماتية التي اعتمدها مؤتمر القمة العربية في عام 2001، وصولاً إلى مؤتمر الإسكوا الإقليمي التحضيري الثاني لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في عام 2004. وأشار العرض أيضاً إلى الإطار الاستراتيجي لخطة العمل الإقليمية، وإلى المنهجية المقترحة للمشاريع والبرامج، وإلى طريقة التنفيذ. وعُرضت كذلك بوابة مجتمع المعلومات لمنطقة الإسكوا (إسبر)، وهدفها تعزيز الشراكات في العمل الإنمائي، ونشر أدوات إلكترونية حديثة للتعاون فيما بين أصحاب المصلحة.

22- وقدم السيد سهيل العلمي، المستشار بشأن الحكومة الإلكترونية في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية والخبير في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، عرضاً بعنوان "الشراكة بين القطاعين العام والخاص لأغراض الحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية"، ويقع في جزأين. ويشير الجزء الأول إلى إطار برنامج "يسّر"، بينما يركز الثاني على بناء العلاقات. وقدم العرض تعريفاً للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبيّن أسبابها وأهدافها وتحدياتها. وعرض كذلك أهم المراحل في إطار مشروع "يسّر" للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهي تقييم الجهوزية، وإطار السياسات العامة للشراكة، وكتيباتها، ونماذجها، وتحليل ثغراتها. وعُرضت نماذج عدة للشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومنها نموذج الإيرادات المشتركة، وهو الخيار المفضل في المملكة العربية السعودية. كما حُددت أدوار مختلف أصحاب المصلحة ومسؤولياتهم. وفصل الجزء الثاني من العرض مختلف مراحل دورة حياة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهي إنشاء الشراكة، وتحليلها، والاشتراء المتصل بها، وتحديد الشريك فيها من القطاع الخاص، وإدارة عقودها، وإدارة مشاريعها، والتدقيق في حساباتها، واستعراض إدارتها، وإبرامها. واختتم العرض بتحديد جدول الأعمال ذي الأولوية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار مبادرة الحكومة الإلكترونية، وأهم عناصرها هي: وضع سلطة مركزية للشراكة، ومعالجة تضارب المصالح، وتقييم المخاطر، وتحديد معايير واضحة لاختيار هذه الشراكة.

حاء- مناقشات جماعية

23- عُقدت المناقشات الجماعية في اليوم الأول، وأشرف على تنسيقها السيد نواف الديجي، مدير إدارة التغيير والعلاقات مع الزبائن في "يسّر". وتطرقت المناقشات إلى عدة مواضيع، منها ضرورة وضع إطار للشؤون التنظيمية والسياسات كنقطة انطلاق لتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وأهمية جذب الابتكار وخلق الحوافز للقطاع الخاص بغية إشراكه في عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ وضرورة بناء القدرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات الحكومية؛ وضرورة تغيير العقلية من أجل تقديم الخدمات الإلكترونية مع التركيز على المواطن؛ وأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص ليس فقط لتأمين التمويل، الذي لا يشكل شاغلاً رئيسياً في بلدان الخليج، بل لتيسير نقل التكنولوجيا وإدارة التغيير في القطاع العام.

24- وعُرضت عدة أمثلة على مبادرات شراكة ناجحة بين القطاعين العام والخاص في المنطقة، نفذت أو ما زالت في مراحلها الأولى. وغالباً ما ذكر برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية في المملكة العربية السعودية. ومن الأمثلة الأخرى المأخوذة من المملكة العربية السعودية نظام العمرة، الذي طوّره القطاع الخاص في عام 2001 تحت إشراف وزارة الحج، وما زال أداة قوية وذات كفاءة عالية، مما يجعله يربط ما بين وزارات ووكالات عدة. وأثيرت كذلك حالة بلديّة جدّة للإشارة إلى المدة الطويلة التي تستغرقها بعض المعاملات الحكومية، مما يولد استياء شديداً لدى الزبائن. وفيما يتعلق بسائر بلدان الخليج، بدأت البحرين التخطيط الاستراتيجي في عام 2006 لمبادرتها بشأن الحكومة الإلكترونية التي ستنفذ من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص، وترمي إلى تقديم 165 خدمة إلكترونية في غضون ثلاث سنوات، وذلك عن طريق تجميع الخدمات التي تقدمها جميع الوزارات في بوابة إلكترونية واحدة.

25- واختتم فريق من الخبراء اليوم الأخير من ورشة العمل، بهدف التذكير بالنقاط الهامة التي تمّ تعلمها خلال الورشة، واستكشاف خارطة طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومستقبلها في بلدان الخليج. وقام السيد أيمن الشربيني، موظف أول في شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا، بتيسير نقاش فريق الخبراء. وتضمنت قائمة الخبراء ممثلين من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية، والإسكوا، والقطاعين العام والخاص في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتمحور النقاش حول التحديات والعراقيل التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان الخليج، ودور القطاع الخاص في ضمان نجاح هذه الشراكات، وضرورة تغيير عقلية القطاعين العام والخاص عندما يبرمان شراكة بينهما. وعالج الفريق أيضاً مراحل أساسية ومشاريع ريادية محددة وضعتها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لتنفيذ برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية في المملكة العربية السعودية. وأوصى بإطلاع أصحاب المصلحة المُسند إليهم بناء مجتمع المعلومات في منطقة الإسكوا على جميع فوائد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

26- وتم الاتفاق بشكل عام على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ليست هدفاً بحد ذاتها، بل وسيلة لبلوغ غاية محددة. وفي سياق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما بناء مجتمع معلومات إقليمي، تعتبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص أداة لتحقيق الأهداف الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثاً- تنظيم العمل

ألف- مكان وتاريخ انعقاد ورشة العمل

27- عُقدت ورشة العمل في المقصورة للاحتفالات والمؤتمرات في الرياض، في الفترة من 17 إلى 19 شباط/فبراير 2008.

باء- الافتتاح

28- ألقى السيد علي الصوما، المدير العام لبرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية، كلمة الافتتاح، مرحّباً بالمشاركين. وأكد على أن ورشة

العمل تهدف إلى نشر المعرفة حول استعمال الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عموماً، وحول المعاملات الحكومية الإلكترونية، خصوصاً. وأشار إلى أن الورشة مبادرة اتخذتها الإسكوا ومسعى جماعي بذلته مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و"يسّر" ومعهد الشراكات بين القطاعين العام والخاص (IP3)، من أجل تبادل الأفكار والتجارب ومساعدة المشاركين من بلدان مجلس التعاون الخليجي في اعتماد الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الخدمات الحكومية. واختتم كلامه بعرض مخطط موجز لإطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص والخاصة ببرنامج التعاملات الإلكترونية في المملكة العربية السعودية.

29- وأشار السيد ناصر شموط، نائب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى الفوائد والمكاسب التي يمكن أن توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة الكفاءة والإنتاجية. كما أن تفعيل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خصوصاً يحتاج إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يهدف إلى بناء القدرات واستعمال الخبرات المحلية في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مؤكداً على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يرغب في الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى، كتلك التي عرضت خلال الورشة.

30- وتناول السيد منصور فرح، رئيس فريق السياسات في شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا، أهداف ورشة العمل، وهي: تعزيز بناء القدرات في إحداث الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع التركيز على بناء مجتمع المعلومات إقليمياً ووطنياً؛ واستخدام الشراكة بين القطاعين العام والخاص لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأشار إلى ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص تتأثر بالقيم الثقافية والتربوية، وأن التجارب الناجحة للشراكات في المنطقة قليلة جداً، بالرغم من بعض محاولات إحداث هذه الشراكات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واختتم السيد فرح كلامه مشيراً إلى أن ورشة العمل ستناقش الأوجه التنفيذية والنظرية للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وأنها ستنتهي إلى مبادئ توجيهية لهذه الشراكات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جيم- المشاركون

31- حضر ورشة العمل 25 مشاركاً من ثلاثة بلدان من الخليج أعضاء في الإسكوا، هي البحرين وعُمان والمملكة العربية السعودية وخبراء من القطاع الأكاديمي والقطاع العام ومجتمع الأعمال. وحضر أيضاً سبعة مشاركين من ماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية ومن منظمات دولية. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

دال- جدول الأعمال

32- فيما يلي ملخص لجدول أعمال ورشة العمل:

1- الافتتاح والترحيب بالحضور.
2- الوحدات التدريبية (1-3):

(أ) أسباب إحداث الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأهدافها وسياساتها؛

(ب) الخيارات القانونية والتنظيمية والمؤسسية للشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ج) تقنيات تقييم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لأغراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحليل جدواها وهيكلة توزيع مخاطرها.

3- تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص لأغراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لبنان وتحديات الحكومة الإلكترونية (تم استبدالها بمناقشة جماعية).

4- الوحدات التدريبية (4-6):

(أ) أساليب إجراء المناقصات والمشتريات في الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ب) التفاوض بشأن العقود وتمويل المشاريع المتصلة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ج) أساليب رصد أداء الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذ عقودها.

5- عروض المشاركين:

(أ) بناء الشراكات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ب) الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتكنولوجيا المفتوحة؛

(ج) خطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات، التي وضعتها الإسكوا؛

(د) الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية في المملكة العربية السعودية.

6- مناقشة جماعية حول مستقبل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في منطقة الإسكوا.

7- الجلسة الختامية.

هاء- الوثائق

33- ترد قائمة الوثائق المعروضة على ورشة العمل في المرفق الثاني لهذا التقرير، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني للإسكوا: http://www.escwa.un.org/information/meetingdetails.asp?referenceNum=644E.

المرفق الأول

قائمة المشاركين(*)

البحرين

السيد حسن الكلف
رئيس خدمات الحاسوب
وزارة النقل
ص.ب.: 10325
المنامة
بريد إلكتروني: algalaf@yahoo.com

سلطنة عُمان

السيد سعيد الكثيري
رئيس قسم
عُمان موبايل
ص.ب.: 694
مسقط
بريد إلكتروني: Said.katheri@omanmobile.com

المملكة العربية السعودية

السيد وائل بونمرة
مدير مبيعات
نيت وايز آرابيا
الرياض
بريد إلكتروني: wael@netways.com.sa

السيد أحمد أبو راس
رئيس قسم الخدمات الإلكترونية
المديرية العامة للجوازات
الرياض
بريد إلكتروني: a.aburas@gdp.gov.sa

السيد سهيل العلمي
مستشار مشروع الحكومة الإلكترونية
وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
الرياض 11112
بريد إلكتروني: salmaee@yesser.gov.sa

السيد حمدان العنبري
مراقب مالي
وزارة المالية
الرياض
بريد إلكتروني: hamdan.sk@gmail.com

السيد علي محمد البدر
المديرية العامة لمركز الحاسوب والمعلومات
وزارة الشؤون البلدية والقروية
الرياض
بريد إلكتروني: badr@momra.gov.sa

السيد نواف الدايغي
مدير
برنامج الحكومة الإلكترونية
وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
الرياض 11112
بريد إلكتروني: ndaigy@yesser.gov.sa

السيد عبد العزيز العروان
عضو في برنامج البوابة الإلكترونية
المركز الوطني للمعلومات
الرياض
بريد إلكتروني: mtdugailbi@yesser.gov.sa

السيد أحمد الغامدي
موظف العلاقات الدولية
بريد المملكة العربية السعودية
الرياض
بريد إلكتروني: mtdugailbi@yesser.gov.sa

السيد عبد الله الغنام
مدير تنمية الأعمال
وايبرو
الرياض
بريد إلكتروني: abdullah.alghannam@wipro.com

السيد جمال الهندي
مدير عام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
بلدية مكة المكرمة
مكة
بريد إلكتروني: jhindi@holymakkah.gov.sa

(*) صدرت كما وردت من القسم المعني.

المملكة العربية السعودية (تابع)

السيد محمد الدغيلبي
برنامج الحكومة الإلكترونية
وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
الرياض
بريد إلكتروني: mtdugailbi@yesser.gov.sa

السيد عبد الرحمن الخضير
مدير عام – مركز المعلومات
وزارة العمل
الرياض
بريد إلكتروني: Khudair99@gmail.com

السيد عبد العزيز اللحم
موظف علاقات دولية
بريد المملكة العربية السعودية
الرياض
بريد إلكتروني: ahlahem@sp.com.sa

السيد عادل المعصراني
مدير مجموعة
مايكروسوفت
الرياض
بريد إلكتروني: adelalm@microsoft.com

السيد عبد العزيز المفدي
CEO
Integrated Circuits
الرياض
بريد إلكتروني: ceo@icksa.com

السيد فيصل صالح الموسى
مدير عام
Public investment fund
الرياض
بريد إلكتروني: FSMousa@saudiedi.com

السيد ياسر الشريف
مدير مشروع
بلدية جدة، جدة
بريد إلكتروني: ymalsharief@jeddah.gov.sa

السيد محمد الشحري
الجريصي
الرياض
بريد إلكتروني: mshehri@jeraisy.com

السيد علي الصومع
مستشار الوزير ومدير عام
وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
الرياض 11112
بريد إلكتروني: asoma@yesser.sa

السيد بسام الوريث
General supervisor for IT and financing
بلدية جدة، جدة
بريد إلكتروني: balwarith@jeddah.sa

السيد إياد قدورة
EJADA
الرياض
بريد إلكتروني: ekaddura@ejada.com

السيد عيسى رواس
نائب الوزير لأغراض العمرة
وزارة الحج
الرياض
بريد إلكتروني: erawas@hotmail.com

IP3

السيد نيد وايت
استثمار اختصاصي PPP
Institution for PPP
بريد إلكتروني: EWhite4379@aol.com

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد ياسين ياسين
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الرياض
بريد إلكتروني: yassin.yassin@undp.org

السيد خيري اليوسف
مستشار
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
كوالا لامبور، ماليزيا
بريد إلكتروني: kaeru@inigo-techn.com

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيد عبد الإله الديوه جي
مستشار إقليمي للاتصالات والشبكات
ساحة رياض الصلح
ص.ب.: 11-8575
بيروت، لبنان
بريد إلكتروني: dewachi@un.org

السيد منصور فرح
رئيس فريق سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ساحة رياض الصلح
ص.ب.: 11-8575
بيروت، لبنان
بريد إلكتروني: farah14@un.org

السيد أيمن الشربيني
موظف لتكنولوجيا المعلومات
إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ساحة رياض الصلح
ص.ب.: 11-8575
بيروت، لبنان
بريد إلكتروني: el-sherbiny@un.org

السيدة رشا مرتضى
مساعدة أبحاث
إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ساحة رياض الصلح
ص.ب.: 11-8575
بيروت، لبنان
بريد إلكتروني: mourtada@un.org

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان
1- الوحدات التدريبية:
أسباب إحداث الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأهدافها وسياساتها
الخيارات القانونية والتنظيمية والمؤسسية للشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
تقنيات تقييم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لأغراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحليل جدواها وهيكلة توزيع مخاطرها
أساليب إجراء المناقصات والمشتريات في الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
التفاوض بشأن العقود وتمويل المشاريع المتصلة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
أساليب رصد أداء الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذ عقودها
2- العروض:
تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص لأغراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لبنان وتحديات الحكومة الإلكترونية
بناء الشراكات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتكنولوجيا المفتوحة
خطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات التي وضعتها الإسكوا
برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية في المملكة العربية السعودية